الصباح الاقتصادية
12
العدد 2532 - السنة التاسعة
الثلاثاء 28 شوال 1437 - الموافق 2 أغسطس 2016
Tuesday 2 August 2016 - No.2532 - 9th Year

أصحاب المشاريع الكويتيون يمثلون لبنة مهمة في «المؤسسات الصغيرة والمتوسطة» والقوة المؤثرة التي تدفع بالنمو الاقتصادي

تراخيص العمل المنزلية.. خطوة مهمة لتنويع القاعدة الإنتاجية

عبدالله العويصي

نايف الشمري

العويصي: هذا النظام يساهم في تخفيف الضغط على القطاع الحكومي ولا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة

الشمري: تساهم في تقليص أعداد العاطلين عن العمل وتقليل الطلب المتزايد للوظائف وتساعد في تقليل المصروفات

يعد القطاع الخاص في الاقتصادات العالمية الكبرى المحرك الرئيسي في الاقتصاد والمساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي والقوة الرئيسية للتغير ومن هنا تسعى الكويت إلى إضافة قيمة ومهارات جديدة لسوق العمل والارتقاء بالاقتصاد وتنويع موارده.

ولا تقتصر أهمية أي اقتصاد في العالم على الكتلة المالية أو الأصول والسندات فحسب إنما تقوم على إطار تشريعي يحمي أي اقتصاد ومنها الاقتصاد الكويتي من خلال اتخاذ إجراءات وقواعد تتطلع وزارة التجارة والصناعة إلى تنفيذها عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والاهتمام في المقام الأول بتشجيع الشباب على العمل والإنتاج.

ففي دراسة رفعت الى وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف العلي نجد سعيا دؤوبا نحو استحداث تراخيص تجارية للعمل من خلال المنزل أو ما يسمى (اليوم بزنس) باعتبار أن أصحاب المشاريع الكويتيين يمثلون لبنة مهمة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلي والقوة المؤثرة التي تدفع بالنمو الاقتصادي عبر الابتكار في العمل التجاري وخلق نمو في فرص العمل.

وفي هذا الشأن قال الوكيل المساعد لقطاع الشركات والتراخيص التجارية في وزارة التجارة والصناعة الدكتور عبدالله العويصي في لقاء مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) أمس الاثنين إن إصدار التراخيص التجارية يهدف إلى حماية المستهلك ومالك العمل التجاري علاوة على تشجيع فئة الشباب ودعمهم.

وأضاف العويصي أن هناك دراسة مبدئية رفعت إلى وزير التجارة والصناعة لتنظيم إجراءات منح تراخيص العمل من خلال المنزل (اليوم بزنس) في خطوة من شأنها الحد من ممارسة الأشخاص لنشاط تجاري من دون ترخيص في المنزل.

وأوضح أن هذا النوع الجديد من الرخص يخول صاحب الترخيص مزاولة عمل تجاري من منزله مع وضع بعض الضوابط بشأن الأعمال التي يمكن مزاولتها في المنازل إضافة إلى مساهمتها في تحفيز القطاع الخاص وتنويع القاعدة الاقتصادية في البلاد.

وذكر أن مفهوم العمل من المنزل «الذي نطمح إلى تحقيقه هو أن يتم استخدام مكان السكن للانتاج أو للخدمات بغرض الحصول على عائد مادي شريطة حصول القائم على هذا العمل على ترخيص وفقا للأحكام التي تم تنظيمها في هذا الخصوص» مبينا أن هذا النوع من التراخيص معمول به في دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها السعودية والإمارات.

وأشار إلى أن وزارة التجارة والصناعة وفي إطار مسؤولياتها كافة وانطلاقا من أسباب صحية لن يكون مسموحا لأي عمل تجاري منزلي إنتاج مواد غذائية من أي نوع أو أي منتج أو خدمة يمكن أن تؤثر مباشرة على صحة المستهلك إضافة إلى توظيف عمال لأي عمل تجاري منزلي ماعدا أفراد الأسرة المباشرين.

وعن أهداف ومبررات العمل من خلال المنزل أفاد العويصي بأن «هدفنا يكمن في التوسع في مشاركة الشباب والأسر المنتجة وذوي الاحتياجات الخاصة بالتنمية الاقتصادية للوطن والحد من نسب البطالة علاوة على رفع مستوى معيشة الفرد وتشجيعه وتحفيزه نحو الانتاج والعمل الحر».

وأضاف انه يمكن تحديد تلك الأهداف في الحد من ممارسة أشخاص لنشاط تجاري دون ترخيص والتشجيع نحو التوجه للقطاع الخاص وتقليل المصروفات على صاحب الترخيص لأن الرخصة لا تحتاج إلى محل خاص لمزاولة النشاط بل يمكن مزاولة العمل في المنزل.

وأشار إلى أن مساهمة هذا النوع من الترخيص فعال أيضا للدولة من خلال تخفيف الضغط على القطاع الحكومي، مؤكدا انه يخدم شريحة كبيرة من المجتمع لأنه لايحتاج الى رؤوس أموال كبيرة.

وبشأن الضوابط والشروط العامة لممارسة النشاط في المنزل بين العويصي أن الترخيص يجب أن يكون لنشاط واحد فقط وأن يكون ضمن قائمة الأنشطة المسموح بها والمحددة من جهاتها المختصة إضافة إلى عدم تسبب المشروع في إحداث أي ضرر بالصحة العامة أو البيئة ولا أعباء على المرافق العامة.

وقال إن المكان يجب أن يكون ملائما ومجهزا بكل ما يلزم النشاط المرخص له متضمنا قواعد السلامة والأمان وان تتم مزاولة النشاط في قسم مستقل من المنزل شريطة أن يكون مملوكا ايضا لصاحب الترخيص أو لأحد اقاربه من الدرجة الأولى.

وأكد أن شروط الترخيص تنص على أن يكون صاحب الترخيص كويتيا لا يقل عمره عن 21 عاما وألا يزيد عدد الرخص في المنزل عن رخصة واحدة وحددت مدة الترخيص بسنة قابلة للتجديد بعد التأكد من مزاولة العمل من عدمه من خلال الجهات المختصة بالتفتيش.

وذكر العويصي أن الشروط المتبعة نصت على ألا يسمح باستقطاب عمالة على الترخيص وأكدت على الالتزام بعدم الإضرار بالجيران بأي شكل من الأشكال وألا يؤثر النشاط في انبعاث أصوات أو ادخنة وزيادة المخلفات والنفايات في المنطقة.

من جانبه قال أستاذ الاقتصاد في كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت الدكتور نايف الشمري لـ(كونا) إن تعزيز الصناعات المنزلية من خلال إقامة ترخيص رسمي وقانوني لها من شأنه خلق فرص عمل والمساهمة في تنويع القاعدة الانتاجية في البلاد.

وأكد الشمري أن من شأن هذه الصناعات المنزلية المساهمة في تقليص أعداد العاطلين عن العمل في البلاد وتقليل الطلب السنوي المتزايد للوظائف في القطاع العام علاوة على مساعدة البلاد في تقليل المصروفات المتعلقة ببند الرواتب في الموازنة العامة.

وشدد على أهمية مشاريع الأعمال المنزلية لدورها الحيوي في زيادة الدخول النقدية للأفراد ورفع مستوى معيشتهم مما يعزز من عملية الاستهلاك والاستثمار بالتالي العمل على ارتفاع الدخل القومي للدولة وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

وأشار إلى أن تجربة الكويت في مجال الصناعات المنزلية يغيب عنها التنظيم الإداري الرسمي والغطاء القانوني لها التي تحتاجها تلك الصناعات لتسهيل عملية التسويق مؤكدا قدرة المواطن الكويتي لاسيما الشباب على المساهمة في عملية النمو الاقتصادي وتحويلها الى مركز مالي وتجاري مرموق.

وأفاد بأن الشروط والضوابط التي تمنح لموازنة العمل من خلال المنزل يجب أن توضع بما يتناسب والحاجة الحقيقية للسوق الكويتي وواقع الصناعات المنزلية.

وبين أن من غير المناسب استبعاد الأعمال المنزلية المتعلقة بتجهيز الطعام لافتا إلى أن معظم المتوفر في وسائل التواصل الاجتماعي يشمل إعداد وتجهيز الطعام والحلويات وما شابه ذلك.

وأكد أهمية إعداد قانون خاص بتنظيم تلك الأعمال التجارية المنزلية المرتبطة بالغذاء والطعام أسوة بتجارب الدول الأخرى خصوصا في السعودية وعمان ومصر والأردن. وأفاد بان هناك تحديا حقيقيا عند تنفيذ هذا القانون وهو تشجيع الأفراد على الترخيص لأعمالهم المنزلية أصلا أن تعمل الجهات الحكومية خصوصا وزارة التجارة والصناعة على تسويق تلك الأعمال التجارية للأفراد مما يساعد على طمأنة المستهلكين حيال جودة المنتج المنزلي الذي يتم شراؤه.

وبين الشمري أن تطبيق هذا القانون يجب أن يتم من خلاله تشجيع الصناعات المنزلية الحرفية بهدف المحافظة على الأعمال التراثية وخلق تنافسية بين المنتجات وجودتها وتسهيل عملية تصديرها مما يساهم في عملية نمو الاقتصاد المحلي إلى جانب المحافظة على تراث البلاد.

وأوضح أن الصناعات المنزلية أو ما يسمى (العمل انطلاقا من المنزل) هو الصناعة التي تأخذ من المنزل مكانا لها وغالبا لا يتجاوز أعداد عامليها خمسة أفراد بحسب محيط المنزل والغرض من وجوده وهي ملكية فردية شاملة الصناعات المنزلية والحرفية والصناعات البيئية.

وأكد أن من أهم المميزات الصناعات المنزلية عدم حاجتها إلى رأس مال كبير لإدارة أو تأسيس تلك الصناعة علاوة على انسابيتها خلال العمل وخلق علاقات عمل بين العمال بأسس بعيدة عن النمطية المتعارف عليها في الإدارة.

واستعرض عددا من التجارب الناجحة لتلك الصناعات طبعا مع اختلاف قوة اقتصاد البلد وما إلى هنالك من اختلافات مجتمعية وثقافية وغيرها ومن أشهرها تجربة نموذج بنك الفقراء في بنغلادش حيث يعمل البنك على توفير رؤوس أموال للفقراء عن طريق القروض دون أي ضمانات مالية لتأسيس مشاريعهم الخاصة في المنزل مما ساهم في تعزيز اقتصادها المحلي.

وأشار الشمري أيضا إلى تجربة الأعمال المنزلية في بريطانيا التي سجلت أخيرا نموا سريعا بسبب التطور الناجم في مجال التكنولوجيا حيث يقدر حجم تلك الأعمال على المواقع الالكترونية بنحو 8 ملايين عامل في هذا المجال.

وفي لقاءات متفرقة أجرتها (كونا) مع أصحاب مشاريع صغيرة في وسائل التواصل الاجتماعي اجمع هؤلاء على أهمية تلك الخطوة المثمرة لوزارة التجارة والصناعة ودعمها المعنوي لفئة الشباب أصحاب المشاريع الكويتيين والانخراط في العمل التجاري والدخول في الحياة الاقتصادية.

وأشاد نواف خالد أحد أصحاب المشاريع المختصة بالمواد الغذائية بالدراسة التي من شأنها استحداث التراخيص التجارية في المنزل آملا أن تساهم في حفظ حقوق أصحاب المشاريع خصوصا أن هناك بعض العملاء ممن يتخلفون عن السداد عند الطلب.

وقال خالد إن استحداث التراخيص المنزلية خطوة إيجابية من قبل الوزارة خصوصا أنها تدعم الشباب وتقلل صعوباتهم ولا تتطلب موارد مالية كبيرة مثلما الحال في إنشاء محل تجاري وإنما داخل محيط المنزل فقط.

وطالب بتعديل بعض جوانب الدراسة لناحية عدم السماح باستقدام عمالة على الترخيص مؤكدا من شأنها المساهمة في تقليل من إيجارات السكن للعمالة في حال سكنها داخل المنزل فضلا عن تخفيض إيجارات المحلات التجارية والاستثمارية.

من جهتها قالت بشاير بوردحة صاحبة أحد الحسابات المتخصصة بالملابس النسائية في وسائل التواصل الاجتماعي إن هذا النوع الجديد من الرخص سيحفظ صاحب العمل التجاري وحماية المستهلك علاوة على تحقيق فرص عمل مثمرة للكويتيين.

وأوضحت أن هناك بعض الصعوبات لتلك الدراسة خصوصا بعد قدوم المفتشين التابعين للوزارة ومراقبة هذه النشاطات مؤكدة وجود بعض مخازنها الخاصة بالملابس النسائية داخل الغرف والصالة الرئيسية التابعة للمنزل.

وأفادت بأن قدوم مراقبي الوزارة ومتابعتهم للأنشطة التجارية خلال المنزل خطوة مثمرة وإيجابية في حال مراقبة أصحاب المشاريع الغذائية ورصدها للمواد الفاسدة لأنها تهم صحة الإنسان.

ارتفاع بورصة الكويت إثر إعلانات نتائج إيجابية لبعض الشركات عن النصف الأول

انهى سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) تعاملات أمس الاثنين على ارتفاع المؤشرات الرئيسية الثلاثة إثر الإعلانات الإيجابية لبعض الشركات لنتائجها عن النصف الأول من العام الحالي.

وشهدت الساعة الأولى من عمر الجلسة انخفاض الموشر السعري بقيمة تداول بلغت المليون دينار كويتي (الدولار الأمريكي = 0,301 دينار) وكميات تداول تخطت حاجز الـ11,8 مليون سهم مع مضاربات على الأسهم الصغيرة.

واستمرت المضاربات على الأسهم الصغيرة في ضوء حالة الترقب التي يتبعها المتعاملون انتظار الظهور لمحفزات الإيجابية خصوصا إعلان البيانات المالية للشركات عن فترة الربع الثاني من 2016 وسط توقعات بأن تواصل بقية المصارف موجة الإفصاحات عن بياناتها.

كما ارتفع معدل القيمة المتداولة بالسوق إلى سبعة ملايين دينار مقابل 3,26 مليون دينار في جلسة أمس في حين ارتفع معدل الكميات المتداولة إلى 76 مليون سهم مقابل 36,5 مليون سهم في جلسة الأمس.

وجاء ذلك في حين أعلنت مجموعة (زين) للاتصالات نتائجها المالية للنصف الأول من العام الحالي مسجلة ارتفاعا في ارباحها المالية بنسبة 10 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي مما أثر على نشاط تداول الشركة خلال الجلسة بشكل ملحوظ لاسيما عمليات الشراء.

وكان أكثر القطاعات ارتفاعا قطاع (سلع استهلاكية) حيث وصل إلى مستوى 10,6 نقطة في حين كان أكثر القطاعات انخفاضا قطاع (اتصالات) الذي وصل إلى 4,67 نقطة.

وجاءت أسهم (المستثمرون) و(ميادين) و(المال) و(البيت) و(زين) في قائمة الشركات الأكثر تداولا في حين جاءت شركات (مراكز) و(ك تلفزيوني) و(كامكو) و(ورقية) و (التعمير) بقائمة الأكثر ارتفاعا وجاءت شركات (اريد) و(اولى تكافل) و(انجازات) و (البناء) و(ابار) بقائمة الأكثر انخفاضا.

وأغلق سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) تداولات جلسة اليوم على ارتفاع الموشر السعري بـ18,6 نقطة ليصل إلى مستوى 5469 نقطة في حين بلغت القيمة النقدية نحو 7 ملايين دينار عبر 2175 صفقة نقدية وكمية أسهم بلغت 76 مليون سهم.

«المناقصات المركزية» تدشن مشروع المناقصة الإلكترونية

الكندري: التنفيذ سيتم عبر خطة من 4 مراحل انطلقت الأولى منها الإثنين

عليه الكندري

أعلنت لجنة المناقصات المركزية الكويتية أمس الاثنين بدء تنفيذ أعمال المرحلة الأولى من مشروع (المناقصة الإلكترونية) الخاص بطرح وتنفيذ ومتابعة اجراءات المناقصات الحكومية إلكترونيا.

وقالت مديرة إدارة المناقصات في اللجنة عليه الكندري لـ«كونا» إن (المناقصات المركزية) عملت على تنفيذ هذا المشروع وترجمته على أرض الواقع عبر خطة تنفيذية تضم أربع مراحل انطلقت المرحلة الأولى منها اليوم «أمس».

وأوضحت الكندري أن هذه المرحلة تشمل التنسيق مع بعض الجهات لتنفيذ المشروع من خلال تسلم الوثائق إلكترونيا من هذه الجهات وبعد ذلك توفر اللجنة المتقدمين للمناقصة (المناقصين) عبر موقعها على شبكة الإنترنت حيث يقوم (المناقص) بتقديم نسخة إلكترونية من العطاء الخاص به.

وأضافت أن المرحلة الثانية من المشروع تتضمن الصعود بالتجربة وتوسيع دائرة العمل عبر تعميم المشروع على بقية الجهات الحكومية بينما تتضمن المرحلة الثالثة البدء في إدراج عملية شراء الوثائق عبر الموقع الإلكتروني للجنة لافتة إلى أن المرحلة الرابعة والأخيرة من المشروع تشمل الإيعاز للمناقصين لتقديم عروضهم إلكترونيا.

وأفادت بأن المرحلة الأولى تشمل تضمين كل اوراق المناقصة من صيغة عطاء وجداول الأسعار الإجمالية والتفصيلية في القرص المغنط والاكتفاء بإرسال نسخة واحدة من القرص للجنة دون الحاجة لأي نسخ ورقية.

وذكرت الكندري أن أي تعديلات تطرأ على الوثائق او ملاحق او محاضر الاجتماع التمهيدي تكون عبر قرص مغنط مستقل مبينة أن اللجنة لن تلتفت لأي اوراق مصاحبة للقرص على أن يتم تحميل كل الأقراص المغنطة من خلال موقع اللجنة الإلكتروني بغية تسهيل الحصول عليها من قبل المناقصين.

وأكدت ضرورة قيام الجهات المعنية بإعداد وتهيئة القرص المغنط بالنظام الإلكتروني اللازم والذي يتيح للمناقص القيام بتعبئة عطائه إلكترونيا من دون الحاجة إلى تعبئته يدويا حتى يتسنى للمناقص تقديم العطاء كاملا عبر القرص المغنط.

وبينت أن الإجراءات والجهود التي تقوم بها لجنة المناقصات المركزية تأتي في إطار الجهود الحكومية الرامية للانتقال إلى الحكومة الإلكترونية وتقليص الدورة المستندية خصوصا مع صدور قانون المناقصات العامة الجديد المتواكب مع المعايير العالمية.

الخرافي: مجمع الصناعات التحويلية سيخدم المشروعات النفطية الكبرى

رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي

أكد رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي أمس الاثنين أهمية مبادرة شركة (إيكويت) للبتروكيماويات بإقامة مجمع للصناعات التحويلية من المواد البتروكيماوية في خدمة وتطوير المشروعات النفطية الوطنية الكبرى.

وقال الخرافي في تصريح صحافي إن المجمع المزمعة إقامته في منطقة الشعيبة على مساحة 200 الف متر مربع يعد ثمرة التعاون المشترك مع مؤسسة البترول الكويتية و المنتديات الصناعية النفطية الثلاثة التي عقدها الاتحاد حيث يهدف المجمع إلى تطوير وزيادة المحتوى الوطني بالمشاريع النفطية الكبرى بما يتماشى واستراتيجية المؤسسة.

وأوضح أن الاتحاد تبنى مشروع (إيكويت) منذ طرحه في اجتماعات اللجنة الاستشارية التي انبثقت عن المنتدى النفطي لافتا إلى جهود الاتحاد في تنسيق اجتماعات ما بين الجهات الحكومية ذات العلاقة بالمشروع.

وأشاد بالدور الذي تقوم به إيكويت (أول شراكة عالمية في القطاع الصناعي) في تعظيم صادرات الدولة غير النفطية حيث تشكل صادراتها النسبة الأكبر من بين القطاعات الصناعية الأخرى. وذكر الخرافي أن المشروع الذي تقدمت به (إيكويت) سيحدث نقلة نوعية على صعيد القطاع الصناعي عموما لافتا إلى أهميته بالنسبة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالبتروكيماويات.

وأفاد بأن المجمع سيقدم كل الاحتياجات من أنظمة تقنية المعلومات وكهرباء وماء ومعالجة وتنقية الصرف الصحي إلى جانب الأمور اللوجستية التي تساعد على تنفيذ هذه المشاريع.

وأعرب عن الأمل في أن يرى المشروع النور قريبا مشيدا بالقرارات الحكومية والتشريعات التي تسهم في تشجيع القطاع الخاص وتمنحه الأولوية في المشاريع النفطية خصوصا تزامنا مع إطلاق الدولة مشروعات نفطية عملاقة مدرجة في خطة التنمية.

ويهدف اتحاد الصناعات الكويتية الذي أسس عام 1989 إلى خدمة الصناعة والصناعيين في البلاد ورعاية مصالحهم وتحسين الأداء ورفع ومؤازرة الاقتصاد الوطني إضافة إلى رفع مستوى العاملين في القطاع من النواحي الفنية وتنمية قدراتهم.